دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 44، العدد 4، 2017

البراهين الاستقرائية وأثرها في التصنيف النحوي
دراسة تحليلية في مسائل من الخلاف النحوي

*مصطفى طاهر الحيادرة، يحيى عطية عبابنة**

ملخص

يقوم النحو العربي في جانب كبير منه على مقدمات ونتائج منطقية مبنية على الاستقراء؛ جعلت منه ميدانا لإعمال العقل في قضايا جدلية، تقوم على تقديم الحجج والأدلة والبراهين في إثبات نتيجة، أو نقضها والإتيان بضدها.

ويتجلى ظهور ذلك في المسائل الخلافية التي ظهرت بين علماء النحو على اختلاف مشاربهم؛ وقد جسد المصنفون في المسائل الخلافية كالأنباري والعكبري ذلك في مصنفاتهم.

من هنا جاء هذا البحث ليقف على آراء العلماء وأدلتهم في إثبات ما يذهبون إليه، ونقض ما يذهب إليه مخالفوهم؛ وللوصول إلى الغاية المرجوة اختار البحث التطبيق على أقسام الكلام أنموذجا ممثلا لذلك.

الكلمات الدالة: البراهين الاستقرائية، الاستدلال، الخلاف النحوي، الأنباري، مدرسة الكوفة، مدرسة البصرة.

المقدمة

تمهيد: بين الاستنباط والاستقراء

يحاول العلماء معالجة المسائل التي يتناولونها بطرق شتى؛ بهدف الوصول إلى نتائج واضحة مقنعة تدعو المتخصصين إلى الإقرار بما توصلوا إليه، والبناء عليه، وحشد البراهين والأدلة على صدق ما توصلوا إليه من خلال مخاطبة العقل، وإقناعه بصدقية الطرح الذي يقدمونه.

وتقع البحوث في المسائل النحوية المختلفة ضمن دائرة البحوث التي تحتاج إلى حشد البراهين المقنعة، ومناقشتها، والوصول إلى رأي راجح فيها على الرغم من تقادم العهد على نشأة النحو، ونظرِ كثيرٍ من المتخصصين إلى المسائل النحوية المختلفة باعتبار أنها استقرت منذ أمد بعيد، ولا مجال لإضافة جديد فيها.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن العلماء يلجؤون إلى البراهين الاستنباطية والاستقرائية بغرض الوصول إلى نتائج صحيحة بناء على تقديم مقدّمات صحيحة. وما يمكن قوله هو أنَّ البراهين الاستنباطية توصل إلى نتائج صحيحة بالضرورة، لأنّ مقدماتها صادقة منطقيا صدقاً مطلقاً، إذ إنّ المقدمة الصغرى التي تكون عادة في الترتيب الثاني بعد المقدمة الكبرى، تكون دائماً صادقة متضمنة في المقدّمة الكبرى، ولهذا فإنّ النتيجة تكون متضمنة أيضاً في المقدّمات (محمد، 1982) و(بيسون، وأوكونر، 1987).

وأما البراهين الاستقرائية، فإنها تسعى إلى الوصول إلى نتائج صحيحة ليس بالضرورة أن تتحقق، فهي تسعى إلى بناء نتائج تتجاوز في محتواها محتوى المقدمات، إذ لا يمكن أن تكون النتيجة متضمنة في المقدّمات بالضرورة، أي أنّ البراهين الاستقرائية تضحّي بمبدأ الضرورة الماثل في البراهين الاستنباطية، ومن الممكن أن يكون البرهان الاستقرائي الصحيح ذا مقدّمات صادقة، وتكون نتيجته غير صادقة (سالمون، 1986). ولا بد من التنبه إلى أمر في غاية الأهمية عند معالجة المسائل التي تدخل في مسائل اللغة بصورة خاصة والعلوم الإنسانية بعامة؛ فلا يمكن أن تقع أحكامنا على شيء ما مواقعها من الصواب إلا إذا كانت مستندة إلى فهم صحيح نسبيا للشيء المحكوم عليه. لهذا ليس من الإنصاف لأنفسنا أو لتراثنا اتخاذ موقف الدفاع أو الانتقاد من غير فهم صحيح وتثبت وروية، والفهم لا يكون صحيحا إذا كان يمثل وجهة نظر الباحث الذي يدرس الموضوع؛ لأن وجهة النظر حكم، والفهم في جوهره صورة الإدراك الصحيح نسبيا للموضوع قبل الحكم عليه وبيان وجهة النظر فيه (الملخ، 2002)

ولا شك أن التوقف في المسائل التي نعالجها موقفا محايدا يوصل للحقيقة العلمية ويجعل النتيجة قابلة للأخذ بها، وهنا تصبح ميزة النسبية احتراساً لازماً للفهم؛ لأن الفهم المطلق

* قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن (1، 2).
تاريخ استلام البحث 2016/02/16، وتاريخ قبوله 2016/04/09.

© 2017 عمادة البحث العلمي وضمان الجودة/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

تجاوز لسمات القصور في الكم والكيف في العقل البشري، وهذه النسبية هي التي تفتح باب الاختلاف المستمر الذي يجعل العلم في حركة دائمة من النشاط البحثي (الملخ، 2002)

ومع هذا، فنحن إذا لم نتمكّن من ضمان صدق نتيجة البرهان الاستقرائي الذي تكون مقدّماته صادقة، فإننا يمكن أن نجد لهذه النتيجة وزناً من نوع ما، ومع ذلك تبقى غير ملزمة، وهو خلاف ما يمكن قوله بالنسبة إلى البرهان الاستنباطي، الذي ينطوي على أنّه إذا كانت مقدّماته المنطقية صادقة، فإنّ نتيجته تكون صادقة بالضرورة.

ولكن أين يمكن أن نُصنِّف البراهين النحوية أو اللغوية عامّة؟ بمعنى: هل يمكن أن نقسّم هذا البرهان إلى استنباطي واستقرائي؟ وهل يمكن أن نضع بعض البراهين اللغوية ضمن البراهين الاستنباطية؟ أم أننا مجبرون على إدراجها ضمن البراهين الاستقرائية؟

إنّ أفضل تصنيف لهذه البراهين هو أن نضعها ضمن البرهان الاستقرائي لأسباب تتعلّق بطبيعة المادة اللغوية، ومن هذه الأسباب:

1- أن عملية التعرُّض للأداءات اللغوية ليست عملية استنباطية بالضرورة؛ فاللغة تنتشر على رقعة جغرافية يصعب الإحاطة بها كما في حال اللغة العربية

2- أنّ الإحاطة بأداء شخص واحد من أبناء الشريحة اللغوية من الأمور المستحيلة علمياً وعملياً، فعلى الرغم من أنّ اللغة تتكوّن من وحدات صوتية يمكن حصرها (فونيمات phonemes) فإنّ هذه الوحدات الصغرى يمكنها أن تتجمع وفقاً لبعض القوانين لتنتج عدداً (يصعب) حصره من الوحدات الصرفية (morphemes)، وبالدرجة نفسها فإنه يمكن لهذه الوحدات الصرفية أن تتجمع وفقاً لقواعد التركيب اللغوي لتنتج ما لا يمكن حصره (الحكم على وجه الاستحالة) من التراكيب النحوية (الجملstructures)، إذ يستطيع ابن اللغة أن ينتج جملا لم يسمعها ولم يتعرّض لها من قبل، وهذا يعني أننا لو أفنينا أعمارنا في محاولة حصر التراكيب المتاحة، فإننا لن نتمكن من ذلك. وهو مبدأ ينطلق من الجانب العقلاني للغة، وقد كشفت عنه النظرية التوليدية التحويلية في مراحلها المبكّرة (ليونز، 1985).

3- أن محاولة حصر (أكبر) عدد ممكن من الأداءات اللغوية التي يمكن التقعيد على أساسها من الأمور المستحيلة واقعياً وليس منطقياً، بل يعمل (جامعو اللغة) على حصر بعض المادة التي يصلون إليها فقط.

4- أنّ تصنيف النحويين وجامعي اللغة للمادة اللغوية التي وصلوا إليها ليس قائماً على التلقائية، ولهذا فإنه لا بدّ من البحث عن معيار مسبّق، وهو الرهان أو التقعيد، وهو أمر مختلف عن ذلك المعيار الموجود عند متلقّي اللغة أو أبناء اللغة الذين لا يهمهم التصنيف القصدي، بل يعمل الدماغ في جزء منه على استخلاص القواعد من الكم الهائل من الأداءات اللغوية التي يتعرّضون لها بصورة تلقائية (غير واعية).

الاستنباط ومدى صلاحيته للتقعيد

يمكننا القول بعد ما تقدّم: إنّ الاستنباط المفضَّل علمياً لا يمكن أن يكون موجوداً في البراهين اللغوية؛ لأنه لا يمكن الإحاطة بأجزاء الظاهرة كلها حتى نقول (كل)، وهذه (الكل) هي مناط الاستنباط، فإذا كان الجمع يجري على أساس الاستقراء، بل الاستقراء الناقص، فإنه يجب أن نضحي بالعمومية الناتجة عن استعمال اللفظ (كل)، أو أي لفظ آخر يفضي إليه، كاستعمال الموصول (الذي) أو الموصول (ما) كما سيأتي، مباشرة (تصريحاً) أو بطريقة غير مباشرة (تلميحاً).

ومع هذا، فإنَّ استقراء المادة اللغوية التي نريد أن نبرهن عليها ليس من نوع الاستقراء الناقص فقط، بل هو من النوع الناقص إلى درجة الاختلال كما يبدو من محاولات تفريع العلامات عند النحويين الذين كانوا مضطرين إلى الاحتكام إلى العلامات على اختلاف أنواعها، محاولين أيضاً إقامة أدلة على صدق براهينهم قائمة على الشكل (العلامات الشكلية) في كثير من الأحيان، حيث لا يمكنهم الوصول إلى جوهر العلامة أو العلامات الجوهرية للأنماط اللغوية.

ولذلك، فإنّ أفضل حكم يمكن أن نصل إليه في موضوع البرهان الاستقرائي هو أن نقول: إذا كانت مقدّمات البرهان الاستقرائي صادقة، فإنه من المحتمل أن تكون نتيجته صادقة. (سالمون، 1986)

وهذا يختلف عن الاستنباط الذي يدعو بالضرورة إلى التسليم بالنتيجة؛ لأنها صادقة تماماً، في حين لا يتسنّى لنا التأكّد من أنَّ نتائج البرهان الاستقرائي ستظلُّ صادقة دائماً على الرغم من أنّ المقدّمات الموظّفة في القضية كانت صادقة كما سيأتي لاحقاً، وقد بذل النحويون الذي وظّفوا المقدّمات الصادقة للوصول إلى نتائج صادقة جهداً كبيراً لجعلها تبدو كذلك.

ولهذا، فإنّ جلَّ جهدنا عندما نحاول أن نوظّف البرهان اللغوي هو أنْ نورد مقدمات صادقة؛ من أجل أن تكون النتائج صادقة، وهذا يعني أنّ جهدنا في توظيف المقدّمات المنطقية يجوز أن يعتوره شيء ينسب إلى درجات الاستقراء؛ فهو ليس على درجة واحدة كما هو حال الاستنباط، ولهذا، فإنه (يمكن) أن تكون النتائج صادقة، كما يمكن أن تكون هذه النتائج غير

ذلك، بحسب صياغة المقدمات ودرجة الاستقراء، أو بحسب تدرُّج الاستقراء من أدنى درجاته إلى أعلى درجاته التي لا يمكن أن تكون اكتمالية.

وقبل الوصول إلى الحكم في مسألة من المسائل ينبغي معرفة أن إطلاق الحكم المعياري "صواب" في مسألة ما في البحث العلمي يقع نتيجة اتحاد مقدمتين معياريتين (الملخ، 2002):

أولاهما: الانتقال المنظم المبني على الترابط وإمكانية البرهنة بين خطوات البحث؛ أي صحة العلاقات بين خطوات البحث من حيث خطوات البحث العلمي والتفكير السليم.

وثانيتهما: صحة القانون أو القاعدة التي تضبط كل خطوة على حدة؛ أي صحة المعلومة. فالتفكير العلمي ينبغي أن يتصف بصواب المنهج وصواب المعلومة معاً.

وهنا يكمن الفرق بين المقدمات البرهانية المنطقية في الاستقراء وتلك الموجودة في الاستدلال الاستنباطي، فنتائج البرهان الاستقرائي يمكن أن تكون صادقة، ويمكن أن تكون كاذبة، وأما نتائج الاستدلال الاستنباطي، فإمّا أنْ تكون صادقة تماماً، وإما أن تكون كاذبة تماماً أيضاً (سالمون، 1986)، وهو أمرٌ يصدق على اللغة التي لا يمكننا إخضاعها للدليل الاستنباطي، لأن الاستنباط يقتضي الإحاطة بالأجزاء من أجل صياغة المقدمات والوصول إلى النتائج، كما أنّ أداءات اللغة غير نهائية (لا نهائية)؛ مما يعني في واقع الحال أنّه لا يمكننا الإحاطة بأجزائها، ولا تتوافر لنا إمكانية الإحاطة بأداءات اللغة المستهدفة بالتقعيد، كاللغة العربية مثلاً، وهذا يعني في نهاية المطاف أننا لا نستطيع أن نقول (كل)، بل يمكننا أنْ نقول: كثير من، أو أكثر ما وصلنا إليه، أو بعض ما وصلنا إليه (أو وصل إلينا).

الأغاليط الاستقرائية

عندما نحكم على قضية من القضايا التي أخضعت للبرهان الاستقرائي بأنها غير مقنعة، فإننا نكون قد كشفنا عن خلل ما في المقدمات الاستدلالية أو علاقة هذه المقدمات بالنتيجة، وأما إذا لم نحكم على النتيجة (وهي القاعدة في هذا المقام) بأنها مختلَّةٌ أو متضاربة مع مقدّمات أقوى منها، فإن معيار المقبولية المنطقية يكون حسناً من وجهة نظر المتلقي وصاحب القاعدة معاً، وهو ما يدعو إلى قبول النتيجة مؤقّتاً على الأقلّ؛ لأنّ نتيجة الاستدلال الاستقرائي لا تتّصف بالديمومة كما ذكرنا، خلافاً لنتيجة الاستدلال الاستنباطي، الذي يتقبّل فكرة تعدُّد المقدمات، فنحن قادرون فيه على إضافة عدد كبير من المقدمات الصادقة، وتظل النتيجة صادقة، وهو ما لا يمكن وجوده في الاستدلال الاستقرائي، لأنّ وجود مقدمتين صادقتين صغريين بعد المقدّمة الكبرى أمر قد يجعل من إحداهما على الأقل غير متضمّنة في المقدمة الكبرى، ومن هنا تنشأ الأغلوطة المنطقية، أي: عندما لا تؤيد النتيجة المقدمات الاستدلالية، وهو أمر سنتعرّف إليه في بعض الجزئيات التي دعت إلى توظيف دليل مضلِّل في بعض مسائل اللغة.

إن هذا يقودنا إلى الحديث عن أحد أشكال الاستقراء الذي كان ذا تأثير كبير في عملية التقعيد اللغوي، وهو الاستقراء التعدادي الذي يعد أكثر أنماط البرهان الاستقرائي سهولة وبُعْداً عن التعقيد، وفيه نستخلص نتيجة عن كل أفراد العينة من المقدّمات التي تشير إلى الأفراد من تلك الفئة التي تعدُّ موضع الملاحظة، وقد ضرب أهل المنطق في العصر الحديث مثالاً على ذلك لتوضيحه، وهو أننا نفترض أن لدينا وعاء من حبوب البن، وبعد تقليبها ومزجها مزجاً جيداً نعزل عينة من الحبات المأخوذة من مختلف أجزاء الوعاء، ولدى فحصها تبين أنّ الحبات المأخوذة كانت من الصنف الراقي، (أو من صنف معين)، عندها يمكننا أن نقول إنّ حبات البن كلها من هذا النوع (الراقي أو أي نوع) (سالمون، 1986).

وهو أمر ينطبق على كثير من الأحكام اللغوية، فعند تصنيف المادة اللغوية إلى أصناف (بعيداً عن التدريج، والنظر إليها على أنها من صنف راق أو أقل منه)، فإذا كانت العلامات الجوهرية لا تنطبق، فإننا نجد أنَّ علماء النحو ينطلقون من العلامات الشكلية في بناء قواعدهم ونتائجهم، فيحكمون مثلاً على أي نوع من خلال عينات من الاستعمال ترد فيها بعض الأنماط مزودة بعلامة شكلية تحكم انتماءها إلى صنف معيّن.

وعلى هذا، فإنّ مشكلة الدراسة تكمن في مسألة الانطلاق من البرهان الاستدلالي المحتكم إلى علامات شكلية، وليس إلى علامات جوهرية؛ لأن الاحتكام إلى العلامات الجوهرية يظل بعيداً عن الأغلوطة المنطقية، وتظل نتائجه أكثر قبولاً وبعداً عن التناقض، على الرغم من أنها تبقى مدرجة تحت الاستقراء الناقص، ولكن هذا النقص لا يكون مختلاً.

منهج الدراسة

لا ريب في أنّ هذه الدراسة تحتاج إلى استعمال المنهج الوصفي التحليلي، الذي لا يلتفت في أغلب الأحوال إلى مستويات التركيب اللغوي، بل يتّخذُ من مستويات التحليل اللغوي منطلقاً أساسياً، فهذه الدراسة لا تريد أن تفحص العنصر اللغوي التركيبي نفسه بالقدر الذي تريد أن تصدر حكما على التحليل اللغوي الذي عمل النحويون على محاولة صوغ القاعدة

من خلاله، ولهذا، فإننا نرى أن المنهج الوصفي التحليلي (التفسيري) هو أقرب المناهج إلى معالجة موضوع الدراسة ومادتها، وهي تتكئ على معطيات علم المنطق، وبخاصة المنطق الأرسطي.

التصنيف النحوي للمفردات:

يمكن أن نطرح السؤال المشروع عن موقع التصنيف النحوي كالتصنيف الثلاثي للكلم العربي بين اليقينيات والمظنونات، وما السبب الذي دفع إلى هذا التصنيف؟

الحقيقة أننا لا نريد أن نورد جدلاً حول مصدر التصنيف الثلاثي، فهو على أقل تقدير لا يشبه تصنيفات الأمم الأخرى شبهاً تاماً، بل يشبهها بعض الشبه، ولا حقيقة ميتافيزيقية تقف وراء التقسيم، وليس له ارتباط بالتثليث العقدي الذي نجده في بعض العقائد الوثنية أو عقيدة النصارى.

ولكننا هنا نتحدث عن علاقة النحو العربي بالنحو اليوناني لا علاقته بالمنطق الأرسطي أو اليوناني، وهو أمر يراه بعض الباحثين كما لو كان نقلا كلياً، ومن هؤلاء الباحث الهولندي (كيس فيرستيغ C.H. Versteegh) في كتابه: Greek Elements in the Arabic Linguistics Thinking وهو رسالة دكتوراه أعدها المستشرق، تحدث فيها عن موضوعات النحو العربي التي تأثرت بالنحو اليوناني، ذاهباً إلى أنّ مفردات النحو كلها تقريباً كانت ذات أصل يوناني، وهو أمر يثير الريبة حقاً.

وعند الحديث عن التعارض والترجيح في المسائل يقدم تمام حسان الملاحظتين الآتيتين (حسان، 2000):

أ) أن هذه الأدلة جزء من الجدل في النحو وليست جزءا من منهج استنباط القواعد وأكثر رواجها كان عند المتأخرين وفي عصر ما بعد المأمون.

ب) ومع ذلك لا ينبغي أن ندعي أن النحاة قد نقلوا هذه الأدلة عن المنطق، وكل ما يمكن قوله أنهم تأثروا باستعمالها في المنطق، وفرق بين النقل والتأثير

ونحن نهتمُّ هنا بمسألة الاستدلال على هذا التصنيف، ومدى استثمار العلامات النحوية المختلفة في تصنيف الكلام إلى (اسم وفعل وحرف) وصياغة مقدمات برهانية لإثبات صدق التصنيف، وهو من الأمور التي لاقت عناية النحويين من المذاهب المختلفة، فاختلفوا في هذا التصنيف اختلافاً كبيراً دفع بهم إلى الابتعاد عن المقدمات المنطقية التي يمكن صياغتها باستعمال أسلوب الشرط، مستعملين الأسلوب المباشر البسيط تقريباً، كما سيتبيّن لنا من الفقرات القادمة.

وقد وضع النحويون قواعد التوجيه في النحو، وأصبحت هذه القواعد معايير لأفكارهم ومقاييس لأحكامهم وآرائهم التي يأتون بها فيما يتصل بمفردات المسائل. وبهذا نعلم أن النحويين حين كانوا يبدون آراءهم في المسائل لم يكونوا يصدرون عن موقف شخصي أو ميل فردي أو ذكاء حر، وإنما كانوا يقيدون أنفسهم بهذه القواعد العامة، ويجتهد كل منهم في العثور على القاعدة التي تنطبق على المسألة التي يتصدى لها فيصدر رأيه مطابقا لهذه القاعدة. فإذا اختلف النحويان في المسألة الواحدة فذلك خلاف في اختيار القاعدة التي بنى حكمه في ظلها، فقد يعتمد أحدهما في إصدار رأيه على قاعدة ويرى الآخر أن قاعدة أخرى هي أكثر انطباقاً على هذه المسألة بعينها (حسان، 2000).

لقد تجلّى هذا النهج في بعض المسائل التي كانت من أشهر المسائل الخلافية التي تنسب إلى الفريقين الرئيسيين: علماء البصرة وعلماء الكوفة، ومنها على سبيل المثال: مسألة نعم وبئس: اسمان هما أم فعلان؟ ومسألة: أفعل التعجُّب: اسم هو أم فعل؟.

والناظر في الدراسات النحوية يجد أن علماء النحو منذ القديم قسموا الكلم إلى ثلاثة أقسام، ثم حاولوا راشدين عند إنشاء هذا التقسيم أن يبنوه على مراعاة اعتباري الشكل والوظيفة أو بعبارة أخرى المبني والمعرب؛ إذ ينشئون على هذين الأساسين قيما خلافية يفرقون بها بين كل قسم وقسم آخر من الكلم (حسان، 1994).

وقد اختلف النحويون في تحديد الصنف الذي تنتمي إليه (نعم) و(بئس) كما هو واضح من عنوان المسألة في كتاب الإنصاف (نعم وبئس.....) (الأنباري، د.ت)، وقد استخدموا الخلاف في مجال العلامات الشكلية، لأنّ العلامات الجوهرية لم تُطبّق، ويعود السبب في عدم تطبيقها إلى أنها تفتقر إلى العلامة الجوهرية، ولهذا فقد أعرض النحويون عن محاولة توظيف العلامة الجوهرية، ولو كانت موجودة لما احتاج النحويون إلى عملية الاستدلال الاستقرائي برمَّتها، فهم مثلاً لا يحتاجون إلى إجراءات الاستدلال لتحديد فعلية الفعل (أكل) لأنه يحتوي على العلامة الجوهرية وتبدو واضحة فيها عند تلقي النمط، وهذه العلامة الجوهرية هي: الحدث والزمن الذي ينتمي إليه الحدث، وهو الزمن الماضي في حالة الفعل (أكل)، ولن نجد في النحو العربي من يجري عملية برهان استقرائي أو غير استقرائي لإثبات الفعلية له، وهذا البرهان لو أجري فإنه سيكون على النحو الآتي:

كل كلمة تحتوي على الزمن والحدث هي فعل (مقدّمة كبرى)

(أكل) تحتوي على الزمن والحدث (مقدّمة صغرى)

إذن: (أكل) فعل (النتيجة)

وهي نتيجة صادقة منطقية؛ لأنها اعتمدت على مقدمة

كبرى صادقة، ومقدّمة صغرى صادقة ومتضمنة في المقدمة الكبرى، ومع هذا فإننا لا نجد تصريحاً بالحاجة إلى الاستدلال في مثل هذه القضية بسبب تحقُّق العلامة الجوهرية المذكورة.

كما أنّ العلامة الجوهرية للاسم هي دلالته على الصورة الذهنية التي يستدعيها النطق به، فإذا قلنا (بيت) مثلاً، منطوقا بالكيفية المعجمية المتعارف عليها، فإن صورة بيت ما تُسْتَدْعى إلى الذهن، وهذه الصورة هي العلامة الجوهرية، ومسألة الاستدلال على اسمية ما يشتمل على العلامة الجوهرية للأسماء لم تكن مطروحة للاستدلال، لأنَّ العلامة الجوهرية لا تدعو إلى خلاف أو محاولة إثبات، فهي من قبيل إثبات *المُثبَت (أبو نواس، 2011)*.

وأما في حالة (نعمَ) و(بئس)، فإننا لن نتمكن من إثبات العلامة الجوهرية لهما مهما حاولنا، فالنمطان لا يستدعيان (صورة ذهنية) تثبت الانتماء إلى صنف الأسماء، كما لا تبدو فيهما العلامة الجوهرية للأفعال، فمن هو الذي يمكن أن يلتمس حدثاً ما أو زمناً ما فيهما؟

ولَمَّا كان النحويون مضطرين بالضرورة إلى القول إنهما تنتميان إلى أحد الأقسام الثلاثة، فقد وجدوا أنفسهم أمام الحاجة (ضرورة) التي تدعو إلى توظيف العلامات الشكلية دون محاولة الإفادة من افتقارهما إلى أي علامة جوهرية، أي أنّ الحاجة إلى البرهان الاستدلالي عامة كانت مدفوعة بالرغبة في التصنيف ضمن الأقسام الثلاثة المذكورة أولاً، كما أنها بحاجة (حاجة ضرورة) إلى توظيف العلامة التي قد تحمل نوعاً من الأغلوطة المنطقية؛ لأنها شكلية تحمل مقداراً من الغموض.

وقد اجتهد النحويون في الوصول إلى نتائج مقنعة، وحاولوا الدفاع عن رأيهم بالعلل والتأويلات، فبذلوا جهدهم في رد كل خروج عن الأصل إلى أصله الواحد، وأعطوا للأصول صفة الثبات وللفروع صفة التوسع والتعدد؛ إذ ينتج عن تعدد الفروع اغتناء الأصل بمظاهر متعددة له (الملخ، 2001).

ويبدو أنّ المتأخرين قد تمكّنوا من تصنيف العلامات الشكلية الخاصة بأقسام الكلام انطلاقاً من قدرتهم الفائقة على التعليمية التي يمتاز بها المنهج التعليمي المدرسي (pedagogical method)، فقد لخّص ابن مالك في ألفيته هذه العلامات الشكلية التي تخصُّ الأسماء والأفعال، بقوله:

بالجرِّ والتنوين والندا وأل ومُسْنَدٍ للاسم تمييزٌ حصلْ (ابن عقيل، 1964)

وهو هنا يلخّص بعض العلامات الشكلية التي لجأ إليها النحويون العرب لجوء من يحتاج إلى البرهان؛ لأنه لا يجد العلامة الجوهرية في مثل حالة (نعمَ وبئس)، وهذه العلامات هي: قبول حرف الجرّ، وليس الجَرَّ نفسه كما سيتّضح بعد قليل، لأنّ الجرّ في هذا المقام هو (حالة) وليس (حركة).

والتنوين من العلامات الشكلية التي يمكن نقضها أيضاً استناداً إلى الأدلة البرهانية القائمة على الشكلانية المحضة، ولم يوظّف النحويون هذه العلامة في الاستدلال على اسمية (نعم وبئس) لافتقارهما إلى نظائر، وأما النداء، فقد كان ميدانا رحباً للبرهان الاستقرائي، ولهذا وظّفوه لأنهم امتلكوا دليلاً هشّاً أيضاً.

كما وظّفوا أدلة أخرى، سنأتي إلى تفصيلها، وهي في مجملها أدلة شكلية بدت المقدمات فيها مفضية إلى النتيجة التي أرادها هذا الطرف أو ذاك من الناحية المنطقية على الأقلّ. وإذا تعارضت الأدلة عندهم أو تعارضت الأقيسة بدأ ما يسمى بالجدل النحوي، وهو حجاج بين النحاة له قواعده وأصوله وآدابه وأدلته المرتبطة به، والتي لا ترتبط بالضرورة بصناعة النحو (حسان، 2000).

ولأنَّ الأدلة كانت إمّا من النوع المضلِّل أو المغلوط بسبب انتمائها إلى الاستقراء المختلّ في بناء المقدمات والنتائج، وتوافر الأغلوطة أو (البرهان المغلوط) منطقياً، فقد قدّم الفريق الآخر، وهو فريق البصريين أدلة منطقية قائمة على البرهان الاستقرائي المستند إلى علامات شكلية أخرى، فحكموا بأنها أفعال وليست أسماء، لأنها تقبل علامات الأفعال الشكلية بعيداً عن توظيف العلامة الجوهرية التي لا يمكن الاستناد إليها لأنّ النمطين (نعم وبئس) يفتقران، وسيظلان كذلك في الواقع اللغوي إلى الأبد، إلى هذه العلامة، فلا يمكن بناء مقدمات صادقة أو مضلّلة استناداً إلى هذه العلامة، ولو كانت موجودة، فإننا لا نعتقد بأنَّ النحويين كانوا مضطرين لبناء هذه المقدمات التي تهدف إلى الحصول على نتيجة صادقة أو غير ذلك، وهو الحال الذي دفعهم إلى عدم الاستدلال على أيِّ فعل آخر تام الفعلية تتوافر فيه العلامة الجوهرية، كالفعل (أكل) مثلاً، كما مرّ سابقاً.

وعند تعدد الأدلة التي يدخلها الشك يظهر الدليل الباقي، والمقصود به–عند تمام حسان– أن تتعد الأدلة على الحكم، فيجري نقضها واحدا واحدا إلا دليلا واحدا منها يبقى ويستعصي على النقض، فيصلح ليثبت به الحكم، ويسمى الدليل الباقي (حسان، 2000).

وأما في حالة النمطين (نعم وبئس) فإنهما يقبلان العلامات الفعلية التي حدّدها النحاة في حالة الافتقار الدائم إلى العلامة الجوهرية (الحدث والزمن)، وهي التي اشتمل عليها بيت الألفية أيضاً:

بتا فَعَلْتَ وأتتْ ويا افعلي ونون أقبلنَّ فعل ينجلي (ابن عقيل، 1964)

ووفقاً لهذا التلخيص التعليمي الذي وصل إليه ابن مالك من مطالعته العلامات الشكلية التي يمكن إنشاء أدلة برهانية مستندة إليها تثبت شكلية فعليتها، يمكن أن نقول إنّ العلامات الشكلية للفعل هي: تاء الفاعل (فعلتُ وفعلتَ وفعلتِ)، وتاء التأنيث الساكنة، وياء الضمير (افعلي) الدال على الفاعلية، ونون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة، لأنها لاحقة من لواحق الأفعال، وبعض هذه الأدلة تصلح أن تكون مقدمات في برهان استدلالي من نوع الاستقراء الناقص كما فعل النحويون. وفيما يأتي تفصيل لبناء الأدلة المنطقية المذكورة مع محاولة تحليل هذه البراهين:

1- أدلة الاسمية

ينبغي أنْ نسلّم بأنّ دليل الاسمية الذي ذهب إليه النحويون الكوفيون هو دليل شكلي؛ إذ افتقر استدلال النحويين الكوفيين إلى العلامة الجوهرية مطلقاً، ولذا، فإنهم استعانوا ببعض العلامات الشكلية لبناء استدلالهم على الاسمية، فكانوا (ما عدا الكسائي) يقررون اسمية النمطين استناداً إلى الصور الاستدلالية الآتية:

أ- الجرّ

من المؤكّد أنهم قصدوا بالجرِّ في هذا الاستدلال الحالة وليس الحركة، ولو استندوا إلى الحركة لكان دليلهم مفتقراً إلى أي نتيجة صادقة، بل رأوا أن دخول حرف الجرّ على النمطين دليل على اسميتهما دون أن يكون لمسألة أثر حرف الجرِّ في الأسماء أيّ وجود، فحرف الجرّ يحدِثُ تأثيراً قويّاً في الاسم الذي دخل عليه، وهو تأثير إلزامي في حالة انطباق العلامة، فإذا لم يحدِث أثراً فإن مسألة مباشرته النمط تصبح مؤثّرة في طبيعة المقدمات التي أوصلت إلى النتيجة التي تحمل الحكم.

لقد روى الكوفيون أنماطاً تركيبية باشر فيها حرف الجرّ (نعمَ) و(بئسَ)، كما في قول العربي الذي بُشِّرَ بمولودة أنثى، فقالوا له: نِعمَ المولودة مولودتك، فأجابهم: والله ما هي بِنِعمَ المولودة، فأدخل باء الجرّ على (نِعْمَ)، وقد كان شكل الاستدلال عندهم قائما على المقدمات والنتيجة في المخطط الآتي:

ما يدخل عليه حرف الجر هو اسم (مقدّمة كبرى)
دخل حرف الجرّ (الباء) على نِعْمَ (مقدّمة صغرى)
إذن: نِعْمَ اسم (النتيجة)

فالمقدمتان صادقتان ظاهرياً، ولكنهما مضللتان، فالمقدمة الكبرى تضع في أولها (ما) الدالة على عموم الأجزاء واندراجها ضمن (كلّ)، وهو الحال نفسه الذي طبّقوه على (بِئْسَ) أيضاً عندما أوردوا استعمالاً آخرَ: نِعمَ السَّيْرُ على بِئْسَ العَيْرُ:

ما يدخل عليه حرف الجر هو اسم (مقدّمة كبرى)
دخل حرف الجرّ (على) على بِئْسَ (مقدّمة صغرى)
إذن: بِئْسَ اسم (النتيجة)

ولا شكّ في أنّ صياغة المقدمات في هذين الاستدلالين تبدو مقنعة، ولكنها تنطوي على تضليل سبب أغلوطة منطقية، وهو الاحتواء الذي تمارسه (ما) أو (كل) لو استبدلناها بها؛ إذ إننا سنجد أمثلة تدحض مبدأ الكلية في هذين الاستدلالين، وغيرهما كما في قول حسان بن ثابت:

أَلَسْتُ بِنِعْمَ الجارُ يُؤْلِفُ بيْتَهُ أخا قِلَّةٍ أو مُعْدِمِ المالِ مُصْرِما (الأنباري، د.ت)

ويمكن أن نورد مثالاً شكلياً آخر ينقضهما وما يشبههما من الأداءات، وهو المثال الذي استعان به البصريون، وبعدُّ ضرباً من ضروب قياس الإحراج الذي يمكن أن يطيح بالمقدّمات والنتيجة فيهما، وذلك لأنّ النمط فيه نمطٌ فعليٌّ تام الفعلية يحمل العلامة الجوهرية (الحدث والزمن)، وهو الفعل (نام) الذي لا يمكن أن يختلف فيه اثنان، وهو فعل لا يحتاج إلى برهان من أيِّ نوع، وهو الوارد في قول الراجز:

والله ما ليلي بنامَ صاحبه
ولا مخالط الليان جانبه (الأنباري، 1957)

فمما لا شكَّ فيه أن الفعل (نام) تام الفعلية، وهو عند النحاة لا يحتاج إلى إثبات؛ لأنه يشتمل على هذه العلامة الجوهرية غير القابلة للنقض، ومع هذا، فإنه يبدو من الاستعمال الوارد في هذا الرَّجَز أنه أدخل حرف الجرّ على (نامَ)، وإذا أردنا أن نصوغ دليل الإحراج هذا، فإنه سيحمل التناقض المنطقي الذي يبدو في الاستدلال الآتي:

ما يدخل عليه حرف الجر هو اسم (مقدّمة كبرى)
دخل حرف الجرّ (الباء) على نامَ (مقدّمة صغرى)
إذن: نام اسم (النتيجة)

إنّ هذا الاستدلال ليس أغلوطة وحسب، بل هو جمع بين متضادين، لأننا كشفنا في المقدمات عن خطأ فاحش في صياغة المقدّمة الكبرى، وهذا الخطأ ناشئ عن مبدأ الكلية (ما/ أو كل)، ولذلك سيبدو شكل الاستدلال وفقاً لعلامة (نام) الجوهرية على الوجه الآتي:

ما يدخل عليه حرف الجر هو اسم (مقدّمة كبرى)
دخل حرف الجرّ (الباء) على نامَ (مقدّمة صغرى)
إذن: نام اسم (النتيجة)

ومعنى هذا وجود مقدّمة منطقية لم تظهر في الاستدلال، وهي:

(نامَ) فعل باتفاق؛ بسبب توافر العلامة الجوهرية (مقدّمة صادقة منطقياً)

والسبب في تشتُّت الاستدلال هو أن المقدمتين الصغريين متناقضتان، وغير مضمَّنتين في المقدمة الكبرى التي تشتمل أيضاً على الاستقراء الناقص.والأمر لا يتغيّر من حيث الحكم أو النتيجة، لو أننا صغنا المقدمات والنتيجة بحسب الصياغة الشرطية:

إذا سلمنا بأنّ ما يدخل عليه حرف الجرّ اسم

دخل حرف الجرّ على (نعم وبئس)

إذن: نعمَ وبئس اسمان

فوجود (إذا) يمكن أن يضيف مقدّمة صغرى أخرى، ليصبح الاستدلال المنطقي على الوجه الآتي:

إذا سلمنا بأنّ ما يدخل عليه حرف الجرّ اسم

دخل حرف الجرّ على (نعم وبئس)

ولكننا لا نسلّمُ بأن دخول حرف الجر يعني أنه اسم

إذن: نعمَ وبئس (؟)

فالنتيجة (عدمية) لأنّ الشرط لم يتحقق جوابه (لكننا لا نسلّم)، وهو من حق الطرف الآخر، لأننا لو سلمنا بذلك، سنكون ملزمين بالتسليم بأنّ (نام) اسم أيضاً، وهو تناقض؛ لأنّ (نامَ) فعل تامُّ الفعلية.

ومما يضعف من هذا الاستدلال بعيداً عن المقدّمات والنتيجة هذه هو العلاقات التركيبية الأخرى التي لن يبني الطرف الآخر عليها أدلة نقض، كما في تأثير حرف الجر في الاسم الآخر الذي يلي (المقصود بالمدح أو الذمّ) كما في: والله ما هي بِنِعْمَ المولودةُ

فما هو سبب عدم تأثُّر حركة في كلمة (المولودة) في حالة الإضافة (الشكلية أيضاً)، وهذا يدعو إلى الشكِّ في المقدمات ونقض الدليل منطقياً.

ولهذا، فإنّه يحقُّ لنا في حالة تحليل البرهان الذي وظّفه الكوفيون(الأنباري، د.ت) أن نشكِّكَ في مقدماته التي تمتلك الصدق الظاهري، وأن نرفض بداية المقدمة رفضاً منطقياً، لأنّ الاستقراء الذي أجروه لا يصلح لحالة التعميم التي اقترحتها المقدّمة الكبرى (ما أو كلّ)، فقد رأينا كيف تمكّن خصومهم من استعمال هذه المقدّمة (المقدّمة الكبرى) التي تقول: كل ما يدخل عليه حرف الجرّ اسم، فأعادوا صياغة المقدّمة الصغرى ليقدّموا دليلاً إحراجياً وصلوا فيه إلى أن يضعوا الكوفيين على محكّ التناقض، فهم يقررون أن الفعل (نامَ) فعل تام الفعلية لا خلاف في فعليته ويصنف في باب الأفعال التي تشتمل على الحدث والزمن الماضي، ومع ذلك فقد باشره حرف الجرّ (الباء)، وقد قادهم هذا إلى محاولة إثبات أنّ دخول الحرف على (نام) كان ظاهرياً؛ لأنه لا يدخل على الأفعال مباشرة، وهو نوع من القياس الذهني المجرّد؛ إذ اتخذَ دليل النقض عندهم الشكل الآتي:

إذا دخل حرف الجرّ على الفعل فإنّ دخوله يكون ظاهرياً

مقدمة كبرى

دخل حرف الجر على (نام) وهو فعل ولم يغيّر من فعليته

مقدمة صغرى

إذن: دخوله على نعم وبئْسَ ظاهري ولا يغير من فعليتهما

نتيجة

وانطلاقاً من نقض الدليل هذا، فقد قرروا قاعدة التقدير، فحرف الجر داخل على اسم مقدّر؛ حتى لو بدا الأمر كما لو كان مباشرة الفعل نفسه، فقرروا أنه داخل على (اسم مفسّر) أي: والله ما ليلي بليل مقولٍ فيه: نام صاحبه (الأنباري، د.ت).

ثم انطلقوا لتعميم الأمر على (نِعْمَ وبِئْسَ)، فقالوا إنّ دخول حرف الجرِّ عليهما كان ظاهرياً، والتقدير أيضاً: والله ما هي (بمولودة مقولٍ فيها) نِعْمَ المولودة، ونعمَ السَّيْرُ على (عيرٍ مقول فيها) بئس العير، وبهذا الرد وصلوا إلى نقض الدليل الكوفي وإثبات رأيهم في أنها أفعال:

الكلام إمّا اسم وإما فعل (مقدّمة كبرى)

نعم وبئس ليسا اسمين (مقدّمة صغرى)

نعم وبِئْسَ فعلان (النتيجة)

ب- النداء

مما لا شكّ فيه أنّ القاعدة النحوية التي تذهب إلى أنّ النداء خاص بالأسماء قاعدة صحيحة تواصلياً، إذ لا ينادى الفعل (الكفوي، 1974)، غير أنّه يمكن توجيه النقد إلى هذه القاعدة في معالجتها التراكيب اللغوية، ذلك أنَّ التفسير القواعدي يختلف عن التفسير النصّي، فلا تكون حروف النداء (أدواته) محمّلة بالطاقة التعبيرية التي تحمل دلالة النداء دائماً، بل ربّما حملت دلالة أخرى، أي: قد تتخلّى عن قيمة النداء أو وظيفتها في التعبير عن النداء لتظلَّ بعدها أداة تنبيه.كما يمكن أنْ يفلحَ التفسير النصي القائم على الحالة والسياق في تفسير بعض الأداءات التي تبدو فيها أداة النداء موجهة إلى فعل أو حرف كما سيأتي.

والحقيقة أنّ الكوفيين هم الذين وظفوا هذا الدليل (الأنباري، د.ت) الذي يبدو ظاهرياً على الأقل من الأدلة الاستعمالية، ونقول (ظاهرياً) لأنّ هذا التوظيف لا يجيب عن تساؤلات منطقية أيضاً جعلت منه دليلاً هشّاً سهل النقض.

لقد اعتمدوا في برهانهم على اسمية نعمَ وبئسَ على نمط استعمالي، وهو قول العرب:

يا نِعْمَ المولى ونِعمَ النصير(الأنباري، د.ت)

وهو دليل يبدو قوياً عند صياغة الأمر على شكل برهان

استدلالي قائم على الاستقراء:

ما يدخل عليه حرف النداء اسم (مقدِّمة كبرى)

نعم وبئس دخل عليهما حرف النداء (مقدّمة صغرى)

إذن: نعم وبئس اسمان (نتيجة)

وفي هذا البرهان، نلاحظ أنّ المقدّمة الكبرى صحيحة ظاهرياً، وكذلك المقدمة الصغرى، فهي صحيحة منطقياً، ومتضمنة في المقدّمة الكبرى، ولذلك فإننا ننتظر أن تكون النتيجة صحيحة، أو على أقل تقدير: قد تكون صحيحة، غير أنّ ما يعيب هذا البرهان هو اعتماده على مبدأ الكلية والعموم (ما أو كلّ في المقدّمة الكبرى)، ولهذا فهي مقدّمة مضلِّلة إلى حدٍّ كبير، ويبدو تضليلها عند إحالتها إلى (معنى النداء) وارتباطه بالأدوات، فليست كلها أدوات تقوم بوظيفة النداء دائما، كما أنَّ النتيجة التي من المحتمل أن تكون صادقة حتى الآن قد تتعارض مع أداءات أخرى، لأنها تحمل الجانب الظاهري.

يمكننا في هذه الحالة أن نقترح برهاناً استقرائياً آخر لنقض ما توصّلوا إليه، وهو دخول أداة النداء على (ليت) مثلاً، كما في قوله تعالى: "يا ليتني متُّ قبل هذا" (سورة مريم، 23)، و"يا ليتني كنت ترابا" (سورة النبأ، 40)، فقد بدت أداة النداء مرتبطة بـ(ليت)، مما يعني حسب البرهان السابق أن (ليت) اسم:

ما يدخل عليه حرف النداء اسم (مقدِّمة كبرى)

ليت دخل عليهما حرف النداء (مقدّمة صغرى)

إذن: ليتَ اسم (نتيجة)

وهو أمر يحمل قياساً إحراجياً أيضاً؛ لأنّ الفريقين: الكوفيين والبصريين متفقان على أنّ ليت من الحروف، ولكنّ البصريين أرادوا أن يثبتوا للكوفيين بطلان برهانهم المنطقي بنقضه عن طريق توظيف أمثلة باشرت فيه أداة النداء نمطاً حرفياً لا خلاف في حرفيته، زيادة على أنّ النتيجة كانت غير صحيحة في البرهان الأخير، وعلى هذا فإنّ النتيجة في الاستدلال الأوّل غير صحيحة منطقياً من وجهة نظر البصريين.

وأما عندما أراد البصريون أن يقولوا إنّ دخول أداة النداء على نعم وبئس لا يعني أنها ليست أفعالاً، فقد استحضروا أدلة استعمالية دخلت فيها أداة النداء على أفعال صريحة لا خلاف في فعليتها، كما في قوله تعالى: "ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السموات والأرض" (سورة النمل، 25)، في قراءة من قرأ: ألا يا اسجدوا لله، وهي قراءة واردة على سبيل الوصف على حالة الوقف عن الكسائي، أحد القراء السبعة (الأندلسي، 1328هـ)، وهو دليل نقض يردُّ رأيَ الكوفيين، ودليل إثبات يثبت رأي البصريين خلافاً للأول (يا ليتني)، لأنه دليل نقض فقط، وأما الإثبات فيتمثّل في الشكل الآتي:

إذا سلّمنا بأنّ ما يدخل عليه النداء اسم (مقدّمة كبرى)

النداء دخل على (اسجدوا) (مقدّمة صغرى)

اسجدوا فعل تام الفعلية (مقدّمة صغرى)

إذن: يجب أن نسلّم بأنّ (اسجدوا) اسم (نتيجة)

وهو أمرٌ يوصل إلى التناقض المنطقي الذي هدف إليه البصريون أصحاب البرهان الأخير فيه الأخير، الذي تبدو إحدى مقدّماته (اسجدوا فعل تام الفعلية) هادفة إلى الإحراج المنطقي.

وكذلك الحال بالنسبة إلى الأدلة الاستعمالية الأخرى، وهي من الشعر، كما في قول ذي الرَّمّة:

ألا يا اسلمي يا دار ميَّ على البلى ولا زال منهلاً بجرعائك القطر (العدوي، 2005)

فقد باشرت ياء النداء الفعل (اسلمي).

وقول الشمّاخ:

ألا يا اسقياني قبل غارة سنجال وقبل منايا باكرات وآجالِ (الذبياني، د.ت)

وقول الشاعر:

أَمسلم يا اسمع يا ابن كلِّ خليفةٍ ويا سائس الدنيا ويا جبل الأرض (حداد، 1984)

وغيرها من الشواهد التي أوردها أبو البركات الأنباري (الأنباري، د.ت)، مستكثراً منها ليزيد من تأكيد التناقض الذي وقع فيه الكوفيون في برهانهم الذي بدا يمتلك الصحة المنطقية في بادئ الأمر.

جـ- دليل الصيغة

من المسلمات النحوية التي لا تحتاج إلى برهان استدلالي ما يُعْرف بدليل الصيغة، وهي علامة شكلية ناجعة في التصنيف اللغوي، فالأسماء لها صيغها الخاصة بها التي لا تكون مشتركة مع صيغ الأفعال، وكذلك الأفعال، فإنّ لها صِيَغاً خاصة لا تشاركها الأفعال فيها، فمثلاً نجد أن صيغة (مفعول) لا يمكن أن تكون صيغة فعلية، ولهذا، فإنّ ما جاء على هذه الصيغة يعدُّ من الأسماء لا غير، وهو أمر لم يجد النحويون مسوّغاً لمحاولة إثباته، لأنه ثابت دون استدلال من وجهة نظر القاعدة.

وينطبق هذا الأمر على صيغة (فعيل)، فهي صيغة ثابتة فيما يصنَّف ضمن الأسماء، ولا يمكن أن تردَ ضمن الصيغ الفعلية، لأنها تكون صفة مشبهة إذا صيغ من مصدر فعل لازم، أو صيغة مبالغة، أو اسم مفعول.

والأخير يعدّ الأصل في التعبير عن الحدث ومن وقع عليه، وقد حمله العلماء على (فعيل بمعنى مفعول) (عبابنة،

2000).

ولكنّ المجمع عليه عند النحويين هو أن صيغة (فعيل) لا تكونُ إلا من ضمن صنف الأسماء، وهو ما استثمره الكوفيون لإثبات أنّ (نِعْمَ) اسمٌ، فقد رووا أنَّ قطرباً (محمد بن المستنير) روى أنه سمع عن العرب قولهم: نَعيمَ الرجل، فجاءت هذه الرواية دلالة على اسمية (نِعْمَ)، فلو كانت فعلاً لما كانت على هذه الصيغة (الأنباري، د.ت).

إنّ هذا الاستدلال ينطوي على دليل إحراج استعمالي، فضلاً عن أنه منطقي يمكن صياغته على هيئة مقدمات تمتلك صدقاً ظاهرياً، وأما الإحراج الاستعمالي، فهو أنّهم أسندوا روايته إلى قطرب محمد بن المستنير، وهو تلميذ سيبويه، أي أنّه بصريّ من متقدّمي علماء البصرة زمنياً ومكانة، وقد وجّه الكوفيون في هذا برهاناً من العسير رفضه من جانب البصريين، وهو دليل منطقي أيضاً يمكن صياغته على النحو الآتي:

ما جاء على صيغة (فعيل) هو اسم (مقدّمة كبرى)

جاء في اللغة (نعيم الرجل) على صيغة فعيل (مقدمة صغرى)

صاحب الرواية بصري (قطرب) منكم (مقدمة صغرى)

إذن: نعيم اسم (نتيجة)

ولما كانت (نعيم) هذه أصلها من وجهة نظر أصحاب الدليل (علماء الكوفة) هو (نَعِمَ)، وهي الصيغة التي تعدُّ أصلاً لـ(نِعْمَ) أيضاً، فإنهم استدلوا بالصيغة الفرعية على أنّ الصيغة الأصلية اسم أيضاً في أصلها، وهو استدلال ذو مقدمات صادقة منطقياً، ونتيجة مرتبطة بهذه المقدّمات، ومع ذلك فإن تعدُّد الإحالات على الأصل جعل منها مقدّمات تعاني من مرجعيات الأصل:

نَعِمَ (أصل الصيغة نِعْمَ) – نَعِمَ (أصل الصيغة الفرعية في البرهان) وهي نَعيمَ– أي أنّ نَعِمَ أصل لفرعين.

وعلى الرغم من تسليم البصريين بهذا الأصل، فإنهم سلَّموا فقط بأصل النمط المباشر (نَعِم– نِعْمَ)، ولكنهم لم يسلموا بأنّ صيغة (نعيمَ) فرع على الأصل على وجه الصيغة نفسها، بل ذهبوا إلى أمرين، الأوّل: لقد طعنوا برواية عالمهم (قطرب)، فقالوا: هي رواية شاذة (الأنباري، د.ت)، وهو أمر يريحهم من تبعات رفض البرهان وعدم التسليم بصدق نتائجه؛ لأنّ مقدماته صادقة من وجهة نظر منطقية محضة، والثاني أنّ الياء ليست فرعاً على (نَعِمَ)، بل هي من قبيل الإشباع الذي لا يغيّر من أمر الصيغة شيئاً كما أنّ الإشباع لا يغيّر من صيغة (أفعلة) الدالة على الجمع في قوله تعالى: "فاجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم" (سورة إبراهيم، 37)، في قراءة هشام عن ابن عامر من طريق الحلواني: أفئيدة (الأندلسي، 1328هـ)' وهنا يأتي دور الدليل المضَلِّل الذي يحاول تضليل القارئ وتحويله عن مسألة (نعم وبئس) واسميتها ودليل الصيغة خاصة (الأنباري، د.ت)، عندما أوحوا بأنّ المسألة مسألة وجود الإشباع في اللغة من عدم وجوده، فأوردوا على إشباع الكسرة قول الشاعر:

تنفي يداها الحصى في كلّ هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصياريف (النحّاس، 1986)

أصل (الدراهيم) هو (الدراهم) وأصل (الصياريف) هو (الصيارف) والياء فيهما ليست ياء صيغة، بل إنها إشباع، وهذا يدلُّ على أنّ الياء في (نَعيمَ الرجل) ليست ياء صيغة (فعيل)، ولكنها ياء الإشباع، وهو برهان ينظر إلى وجود الإشباع في أنماط اللغة الكثيرة، التي أوردوها نوعاً من صرف نظر المتابعين عن القضية الأصلية، مثل:

لما نزلنا نصبنا ظلَّ أخبية وفار للقومِ باللحمِ المراجيل (الطبيب، 1971)

فأشبع الكسرة من (المراجلُ) وتولّد عنها الياء (الأنباري، د.ت).

ولا يتوقّف الأمر عند إشباع الكسرة بل يتعدّاه إلى إشباع الفتحة، كما في قول الشاعر:

وأنت من الغوائل حين تُرْمى ومن ذمِّ الرجال بمنتزاح (هرمة، 1969)

فأشبع فتحة الزاي في (بمنتزح) فتولّد عنها الألف.وفي قول الشاعر:

وإنني من حيثما يسري الهوى بصري من حيثما سلكوا أدنو فأنظور (هرمة، 1969)

والأصل: فأنظُرُ، فأشبع ضمة الظاء، فتولّد عنها الواو.

وغيرها من الشواهد التي أوردها البصريون بعد أن رفضوا الاستدلال برمته ونقضوه انطلاقاً من أنَّ الرواية صادرة عن غير ثقة حتى لو كان بصرياً، فبدت المسألة كما لو أنها تأكيد وجود الإشباع نفسه بعيداً عن دليل الصيغة الخاصة بالأسماء (فعيل).

وعلى هذا، يمكن القول إنَّ دليل الصيغة لم يكن مستقلاً عن دليل الإحراج، إذ نجد من يسلّم بأن كثيراً من الصيغ تخص قبيلاً معينا: قبيل الأسماء أو قبيل الأفعال، ولكن يبقى أن نسلّم منطقياً بأنّ ما تحدّث عنه النحويون هو برهان معتمِدٌ على الصيغة، وأن ردّه يسبب تناقضاً منطقياً، وهو ما لم نجده في استدلال الكوفيين القائم على الصيغة.

د– دليل العلامة الزمنية

نقصد به دليل النقض القائم على نفي جزء من العلامة

الجوهرية، وقد استدلّ به الكوفيون على أنه دليلٌ إحراجي، فما لا يحسن اقترانه بالزمن ليس فعلاً (الأنباري، د.ت)، وقد أجروا البرهان الاستدلالي الآتي:

ما لا يحسن اقتران الزمن به ليس فعلاً (مقدّمة كبرى)

نعم وبئس لا يحسن اقتران الزمن بهما (مقدّمة صغرى)

إذن: نعم وبئس ليسا فعلين (نتيجة)

وهو برهان يشير إلى قاعدة منطقية لغوية أخرى، وهي: ما ليس فعلاً هو اسم بالضرورة، أي أنّهما اسمان من وجهة نظر هذا الاستدلال.

ويأتي بالرد على هذه الحجة بدليل استنتاجي؛ هو أن الفعل يرتبط بالزمن عند تضمنه الدلالة على إمكانية حدوثه في أزمان متعددة. ولا يحتاج لهذا الارتباط إذا اقتصر على زمن محدد؛ وبهذا ينتقض دليل الكوفيين وفق البرهان الاستدلالي الآتي:

ما يتضمن الدلالة على الحدوث في أزمان متعددة يتصرف بالزمن (مقدمة كبرى)

نعم وبئس تدلان على الحدث في زمن واحد (مقدمة صغرى)

لا حاجة لتصرف نعم وبئس مع الزمن (نتيجة)

هـ- دليل قابلية التصغير

يحمل التصغير من الناحية اللغوية على أقل تقدير معاني تخصُّ الأسماء، وهو ما كان مدركاً عند النحويين جميعاً، ومع هذا، فإنّ التصغير يظلُّ من العلامات الشكلية التي لا تعني الحكم القاطع في ردّ الأسماء إلى تصنيف النحاة الخاصِّ بها، فإنَّ تصغير النمط الأدائي يظل دون سند لغوي، وإن كان يمكن أن نصوغ له مقدّمات منطقية تبدو صادقة من حيث المقدمات والنتائج، ولكن هذا الصدق الذي يدفع التناقض المنطقي يظل معتمداً على العلامات الشكلية، ولهذا، فإنه يظل محتملاً للصدق في أفضل الأحوال، مما يعني أنه يمكن نقضه استناداً إلى علامات شكلية مقابلة.

لقد ورد البرهان الخاص بالتصغير واعتباره دليلاً على الاسمية في مسألة (أفعل التعجب اسم هو أم فعل)، وقد ذهب إليه الكوفيون في استدلالهم على اسمية (أفعل التعجب) (الأنباري، د.ت)، فقد ذهبوا إلى أنه اسم، وكان أقوى دليل عندهم هو دليل التصغير الذي مكّنهم من إنشاء قضية من قضايا البرهان الاستقرائي عندما قالوا إن التصغير من خصائص الأسماء، وإنه قد دخل (أفعل التعجب)، ولهذا، فإن أفعل التعجب هي اسم:

ما يدخله التصغير هو اسم (مقدّمة كبرى)

أفعل التعجب دخله التصغير (مقدّمة صغرى)

إذن" أفعل التعجب اسم (نتيجة)

وقد استند الكوفيون في إقامة هذا الاستدلال إلى شاهد من الشواهد الشعرية التي ورد فيها (أفعل) مصغّراً، وهو قول الشاعر:

يا ما أُمَيْلِحَ غزلاناً شدنَّ لنا من هاؤليائكنّ الضال والسمر (العدوي، 2005)

ومن الناحية اللغوية، فإنّ هذا الشاهد يحتوي على التصغير، ولكنه تصغير لا يمكن أن ننسبه إلى معنى من المعاني التي يؤديها التصغير، والسبب في هذا هو أنّ الدليل الذي يبدو استعمالياً هو دليل شكلي لا يمسّ جوهر التصغير الذي قد يكون التحقير وقد يكون التحبُّب أيضاً (الحلواني، د.ت).

2- أدلة الفعلية

عندما قدّم الكوفيون أدلتهم المدعّمة بالاستدلال والبرهان المنطقي، كما أوضح أصحاب كتب الخلاف، لم يكن بدٌّ من الردّ عليهم بالطريقة نفسها، وبخاصة أننا أمام كتاب من النوع الناضج من حيث القدرة على إدارة الكلام وصناعة البراهين المنطقية عن طريق إنشاء مقدّمات منطقية تصل إلى نتائج صادقة منطقياً، ولذا فقد أورد أيضاً حجج البصريين مدعمة بالبرهان، فهم يرون أنَّ (نعم وبئس) و(أفعل التعجب) أنماط فعلية(الأنباري، د.ت).

وقبل أن نخوض في هذه الآراء والبراهين التي أقاموها لإثبات ما يرون، سنعود لنذكر أنّه إذا كانت هذه الأنماط تفتقر إلى علامة الاسم الجوهرية، وهي الصورة الذهنية التي يستدعيها النطق بالاسم، فإنَّها تفتقر أيضاً إلى العلامة الجوهرية للأفعال، وهذه العلامة هي وجود الحدث المقترن بالزمن، فلا يمكن تحديد زمن (نعم وبئس) أو أفعل التعجب؛ لأنها في الواقع تفتقر إليه افتقار ضرورة، كما افتقرت إلى الصورة المستدعاة افتقار ضرورة أيضاً.

ولهذا لم يكن بدٌّ من توظيف العلامات الشكلية لإنشاء مقدمات قائمة على الاستقراء الناقص، وهو نقص كبير لا يفضي إلا إلى إنشاء مقدمات صادقة ظاهرياً، وهذه المقدمات تمتاز بالصدق المنطقي (ولا نقول بالصدق اللغوي)، وأفضل ما يمكن أن نقوله فيها هو أنه من المحتمل أن تكون ناقصة، وهذا الحكم يشمل جميع النتائج الناتجة عن توظيف الدليل الاستقرائي، خلافاً للدليل الاستنباطي، وبخاصّة أننا أمام أنماط استعمالية تفتقر إلى العلامة الجوهرية تماماً.

وأما العلامات الشكلية التي تعدُّ أساساً للتصنيف، واعتمد عليها النحويون البصريون في تحديد الفعلية، فأشهرها:

- **لاحقة تاء التأنيث:**

لقد قدّمَ البصريون دليلهم الشكلي الأوّل على فعلية (نعم وبئس)، وهو قبولها لاحقة تاء التأنيث الساكنة، فنحن نقول: نعمت المرأة، وبئست الجارية على وفق تمثيلهم (الأنباري، د.ت)، وهذه التاء من اللواحق الخاصّة بالأفعال، ولا تلحق الأسماء، ويمكن التماس برهانهم الاستدلالي بالمقدّمات والنتيجة في المخطط المنطقي الآتي:

تاء التأنيث من لواحق الأفعال (مقدمة كبرى)

تاء التأنيث من لواحق نعم وبئس (مقدمة صغرى)

إذن: نعم وبئس فعلان (نتيجة)

وإذا ألقينا نظرة على هذا البرهان الاستقرائي، فإننا سنجد أنه يحتوي على مقدّمتين صادقتين، ترتبط الصغرى منهما مع الكبرى ارتباطَ تَضَمُّنٍ، وهو أمر صادق منطقياً من هذه الناحية، وقد أفضى إلى نتيجة، يمكن أن يقال فيها إنّها صادقة أيضاً، ما لم يحمل الاستدلال أغلوطة منطقية.

والأمر لا يتغيّر إذا أُجْرِيَ برهان النفي على النحو الآتي:

تاء التأنيث ليست من علامات الأسماء (مقدّمة كبرى)

تاء التأنيث تلحق نعم وبئس (مقدّمة صغرى)

إذن: نعم وبئس ليسا اسمين (نتيجة)

أو:

إذن: نعم وبئس فعلان (نتيجة)

ومهما يكن من أمر شكل البرهان الاستدلالي هذا، فإنّ المؤدى واحد، وهو نفي الاسمية عنهما، مما يعني أنهما فعلان؛ لأنّ كلّ ما هو ليس اسماً هو فعل بالضرورة، وهو ليس حرفاً.

وأمّا الأغلوطة المنطقية فأمر تنبّه إليه الكوفيون (أو الأنباري) في الردِّ على البصريين، وهو أمر يتعلّق بالقاعدة، مما يعني أنه ردٌّ إحراجي، فقد سلّم البصريون والكوفيون بالقاعدة التي تقول: إذا كان الفاعل مؤنّثاً تأنيثاً حقيقياً، ولم يُفْصَلْ بينه وبين فاعله، فإنه يجب أن تلحقه تاء التأنيث الساكنة (الأنصاري، د.ت).

ولكننا نجد ما يمكن أن ندعوه سببا في نقض الاستدلال من وجهة نظر الكوفيين أو الإخلال به منطقياً، وهو أنّ التاء في حالة استعمالها لاحقة لـ(نعم وبئس) ليست لزومية الوجود، بل يمكن أن تحذف أو أن تُثْبَتَ، فنحن نقول: نِعْمَتِ المرأةُ، ونعم المرأة، وبئست الجارية وبئسَ الجارية على السواء؛ لأنهما صيغتان اختياريتان أو بديلتان alternative forms وهو ما لا يجوز في الأفعال التي تشتمل على العلامة الجوهرية (الحدث والزمن)، ومن هنا فإنه يمكننا الخروج بالبرهان الآتي لنقض برهان البصريين الذي بدا صادق المقدّمات والنتائج لأول وهلة:

إذا لحقت تاء التأنيث الفعل المسند إلى المؤنث مباشرة فإنها لا تنفكُّ عنه (مقدمة كبرى)

التاء التي لحقت نعم وبئس تنفك عنهما (مقدّمة صغرى)

إذن: هذه التاء ليست للتأنيث (نتيجة)

والأمر لا يتوقّف عند هذه المسألة التي أوقعت البرهان الاستدلالي البصري في الأغلوطة المنطقية حسب، بل ثمة ما يمكن أن يعدَّ أغلوطة منطقية ثانية، وهي أن هذه التاء تلحق الحروف، مثل (لا=لات) و(ثُمَّ = ثُمَّتَ).

وقد أورد الرد الإحراجي شواهد متنوعة على هذا الأمر، كقول الشاعر:

ثُمَّتَ قُمنا إلى جُرْدٍ مُسَوَّمَةٍ أعرافُهُنَّ لأيدينا مناديل(الطبيب، 1971)

ووجه الإحراج فيه ينطلق من المقدمات نفسها، ويمكن صياغته على النحو الآتي:

ما تدخل عليه تاء التأنيث فعل (مقدّمة كبرى)

دخلت تاء التأنيث على (ثمَّ) (مقدّمة صغرى)

إذن: (ثمَّ) فعل (نتيجة)

والحقيقة أنّ هذا البرهان الاستدلالي يمثّل أغلوطة منطقية، إذ من المسلّم به أنّ (ثُمَّ) حرف من حروف العطف، وليست فعلاً أو اسماً، والدافع إليه هو اعتماد مبدأ الكليّة في الاستقراء الناقص، وتطبيق العلامة الشكلية التي تسبب أغاليط مختلفة في البراهين الاستقرائية.

وعند الرد على هذا الدليل يستخدم دليل نقض إحراجياً مضاداً لنقض الدليل الإحراجي الأول عندما يذكر أن الكسائي، وهو من أئمة الكوفيين، كان يقف عليها بالهاء، ويمكن تمثيلها وفق الآتي:

تاء التأنيث التي تلحق الفعل لا تتحول (مقدمة كبرى)

التاء في ربت وثمت تحولت إلى هاء (مقدمة صغرى)

ربت وثمت ليست أفعالاً (نتيجة)

وهي بذلك ليست أفعالا ولا تقوم دليلا لما أراده الكوفيون.

كما يورد دليلاً آخر لنقض دليل الكوفيين؛ يقوم على أن الفاعل مع نعم وبئس يدل على استغراق الجنس، وبذلك يكون لحوق تاء التأنيث للفعل ليس لازما، بل هو اختياري ويمكن تمثيله على النحو الآتي:

مع أسماء الأجناس والجموع يجوز تذكير أفعالها وتأنيثها (مقدمة كبرى)

فاعل نعم وبئس يدخل في باب الجنس (استغراق الجنس) (مقدمة صغرى)

يجوز تأنيث نعم وبئس وتذكيرهما (نتيجة)

- **اللواحق الضميرية:**

ذهب البصريون ومعهم الكسائي من الكوفيين إلى توظيف بعض الأمثلة المصنوعة المقيسة على كلام العرب، وهما قولهم: نعما رجلين ونعموا رجالاً، لأنّ ضمائر الرفع البارزة المتّصلة من خصائص الأفعال، أو إذا شئنا الدقة: من العلامات الشكلية للأفعال (الأنباري، د.ت).

وهذا الأمر يحتاج إلى استدلال، وهو ما لجأ إليه البصريون الذين فضلوا استعمال الدليل القائم على الإحراج، فأجروا عملية القياس الآتية:

نحن جميعاً نسلّم أنّ ضمير الرفع يلحق الأفعال (مقدّمة كبرى)

ورد عن العرب: نعما رجلين ونعموا رجالاً (مقدّمة صغرى)

إذن: نِعْمَ فعل (نتيجة)

ولو كان الأمر كذلك، فإنّ الكوفيين الذين يتمسكون عادة بالعلامات الشكلية كما هو أمر البصريين، فإنهم لن يردّوا الدليل، لأنه دليل إحراج قائم على إنشاء مقدّمة كبرى صحيحة منطقياً، وبعدها مقدمة صغرى صحيحة منطقياً أيضاً، وقد تضافرت المقدمتان للوصول إلى نتيجة صحيحة منطقياً أيضاً.

- **دليل البناء:**

يمكن أن نطلق عليه دليل البنية أيضاً، وهو يستند إلى الناحية الشكلية المحضة، فقد استند إليه البصريون استناداً سهل النقض، فقالوا: إنما قلنا إنَّ (نِعْمَ وبِئْسَ) فعلان لأنهما مبنيان على الفتح، وهذا الأمر من خصائص الفعل الماضي (الأنباري، 1957).

وعلى الرغم من أنّ البرهان في هذه المسألة من البراهين التي تبدو صحيحة، فإنّ من السهل هدمه، لأنه يستند إلى تعميم علامة شكلية، تنسحب على كثير من أنماط اللغة، فالضمير (أنتَ) مثلاً مبنيٌّ على الفتح، ولو قبلنا بالبرهان البصري في هذا السياق، فإننا يمكن أن نطبق المقدمات (الكبرى والصغرى) لنخرج بنتيجة صادقة منطقياً تؤيّد أن الضمير (أنت) فعل؛ لأنه مبني على الفتح، ويمكن توضيح ذلك في الاستدلال الآتي:

ما يبنى على الفتح هو فعل (مقدّمة كبرى)

الضمير (أنت) مبني على الفتح (مقدّمة صغرى)

إذن: (أنت) فعل (النتيجة)

وهذا الاستدلال قائم على أغلوطة؛ ذلك أن (أنت) ضمير باتفاق فلم يعد البناء على الفتح دليلاً على الفعلية.

وهذا الدليل أضعف استدلالات البصريين في هذه المسألة.

ويمكن أن نحسَّ بقلق المقدّمات والنتائج في هذه الاستدلالات الاستقرائية من تململ بعض النحويين من القيود الصارمة للبراهين المقدَّمة، وقد عبّر النحوي الأندلسي عن هذا القلق تعبيراً صريحاً عندما دعا إلى التخلُّص من صرامة التقسيم الثلاثي، كما أورد الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك، فقد ذكر أن أسماء الأفعال قسم قائم برأسه على وفق تعبيره (الصبّان، د.ت)، وهو ما أفاد منه تمّام حسّان الذي توسّع في أقسام الكلام العربي مخترقاً التقسيم الثلاثي موصلاً التقسيم إلى سبعة أقسام: الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف والأداة، وقد نسب أمر قسم الخالفة إلى الفراء نافياً ما تعارف عليه المحدثون من أنّ صاحب اقتراح القسم المسمّى (الخالفة) هو ابن صابر الأندلسي (حسان، 1979).

الخلاصة ونتائج الدراسة

إنّ هذه الأدلة بمجملها تحمل كثيراً من المقدّمات الصادقة منطقياً، ونعني بها أنها غير متناقضة ولا تفضي إلى القضية البرهانية التي تجعل من شكلها المنطقي شكلاً لا يمكن قبوله منطقياً، وهو ما يمثل له أهل المنطق بالشكل الرمزي: (أ ولا أ)، كما مثلوا له بأدلة بيّنة التناقض كقولهم: المربّع دائرة، بل كانت استدلالاتهم لإثبات القاعدة قائمة مقدّمات منطقية سليمة من حيث الشكل الظاهري على الأقل، وهذه الاستدلالات تتكون من مقدمات إحداها كبرى، حرصوا أن تكون كليَّةً، بالدرجة التي حرصوا فيها على أن تكون في طليعة المقدّمات، أي أنّ الترتيب المنطقي كان ماثلاً فيها، على الرغم من أنّ المنطق لا يشترط أن تكون المقدمة الكبرى في أول الاستدلال.

كما كانت المقدّمات الصغرى بمجملها متضمّنة في المقدمة الكبرى، وهو أمر ضروري لسلامة الاستدلال من حيث السلامة والبعد عن التناقض المنطقي.

ومع هذا، فقد مثَّلت بعض هذه البراهين نوعاً مما نطلق عليه في المنطق مصطلح الأغلوطة المنطقية، وقد أعدنا السبب في هذا إلى:

استعمال نظام الكليات المنطقي، وهو ما لا يلزم في المسائل الاستقرائية، وبخاصة الاستقراء الناقص الذي يناسب عملية التقعيد اللغوي، كالتي قام عليها نظام التقعيد عند العلماء، بل إنّ التقعيد غير الواعي الذي يقوم به أبناء اللغة بتخزين القواعد تلقائياً فيما يعرف بالقدرة أو الكفاية لن يكون مبنياً على غير التعرُّض الناقص الذي يقابل الاستقراء الناقص عند النحاة، وبعبارة أخرى: إذا كان نظام الكليات المنطقي صالحاً تماماً للقضايا الاستنباطية، فإنه لا يمكن أن يكون كذلك لنظام مختل كالذي يقوم عليه التقعيد الواعي وجمع اللغة عن طريق نظام العينات، كما حدث في عملية جمع عينات اللغة العربية، وكما هو الحال في أي لغة من اللغات الطبيعية، ولذلك فإنّ العبارات الدالة على الكلية كعبارة (ما التعميمية)، أو

استعمال لفظة (كلّ)، أو غيرها؛ لأنّ هذه الألفاظ تصلح للبراهين الاستنباطية.

والأمر الثاني الذي لا يقل أهمية عن هذا هو استعمال العلامات الشكلية، وهو أمر يعجُّ به الدرس النحوي، مما يشير إلى غنى هذا النحو بالفكر التحليلي، والحقيقة أنّ استعمال هذه العلامات بعيداً عن العلامات الجوهرية سيقود إلى نتائج قد تبدو أغلوطة منطقية، كما في الاستدلال على اسمية (نعم وبئس) بدخول حرف الجرِّ عليهما ظاهرياً، وهو أمرٌ لو أننا قبلناه منطقياً فإننا سنكون مكرهين على التناقض المنطقي لنعد (نام) في الردّ على الدليل اسماً، وهو أمر يناقض العلامة الجوهرية للأفعال، ويوصلنا إلى شكل القضية المتناقضة (أ ولا أ)، أي: (نام فعل واسم في الوقت ذاته).

ثمة أمرٌ آخر في هذا السياق، وهو أنّ اعتماد المنطق على هذه الصورة يقودنا إلى التعامل مع الظواهر اللغوية على أساس النظر إليها على أنها يقينيات مطلقة، وهي في واقع الأمر مما يصنَّف في صنف المظنونات.

لا نتصور عند المستوى النظري والعملي أن نصل إلى نتائج ثابتة قائمة على البرهان الاستنباطي، وأفضل ما يمكن أن نقول عن النتائج الاستقرائية هو أنّها من المحتمل أن تكون صادقة، حتى لو بدت هذه النتائج صادقة المقدمات والنتيجة من الناحية المنطقية.

ولعلّ تطبيق البراهين المنطقية لإثبات القضايا اللغوية هو أهم سبب دعا العلماء التركيبيين إلى الثورة على الطروحات المعيارية في علم اللغة الحديث، وقد رأى التركيبيون أنّه من غير العلمي أنْ نعالج الظواهر اللغوية بأدوات لغوية، لا بأدوات خارجة عن اللغة كالفلسفة والمنطق والجدل غير المستند إلى الواقع اللغوي، كما أنّ استعمال (الكلية) في قضايا لا يمكن أن تخضع للاستنباط قد أدى إلى تراكم أغاليط المنطقية التي أدّت إلى استصدار قواعد ليست لغوية لمسائل لغوية.

أغلب البراهين الاستدلالية التي عرضناها، وكثير من غيرها مما وُظِّفَ لتحديد أصناف الكلام في كتب الخلاف وبخاصة في كتاب الإنصاف، يمكن أن يُحْمَلَ على ما يسمّى: المشبهات (البغدادي، 2012)، وهي القضايا التي تشبه القضايا الصادقة، ولكنها تُسْتَعمل للمغالطة، والهدف منها تمويع حقيقة الصنف اللغوي عندما لا تنطبق عليه العلامة الجوهرية، وإظهار الأداء اللغوي بصورة المنسجم مع القاعدة الصادقة، وينشأ اختلال الاستدلال كما رأينا عن اختلال المقدّمة الصغرى إذا كانت من المشبهات، (كإثبات اسمية نعم بدخول الجر عليها فأشبهت الأسماء)، فهي من المتوهّم شبهها بالأسماء، وأما إذا كان الاختلال من المقدّمة الكبرى (إذا دفعنا بخصوصيتها نحو العمومية، فإنها تكون مبنية على (الوهميّات) وفقاً لتعبير المناطقة.

إنّ أحد أهم البراهين الاستدلالية عند النحويين هو الذي اتّخذ الشكل الرمزي الآتي:

إمّا أن تكون (أ) أو (ب)

إن لم تكن (أ) فهي إذن (ب)

فقد كان من أحكامهم أن الكلمة التي لا تكون حرفاً (أداة) إما أن تكون اسمًا أو فعلا، فإذا لم تكن فعلاً، فهي اسم (بالضرورة)، ويمكن عكس هذا الاستدلال المنطقي الذي يتبدّى على هيئة برهان استنباطي، وهو ليس كذلك، مع أنه بدا عندهم من (المسلمات) ناظرين إلى ارتباط ظاهري بين المقدّمات والنتيجة التي آلت إليها:

نعم وبئس وأفعل التعجُّب إما أن تكون أسماء أو أفعالاً

نعم وبئس وأفعل التعجب ليست أفعالاً

إذن: هي أسماء بالضرورة

وهذا هو استدلال الكوفيين، ويعكسه البصريون، وهما دليلان بالقوة نفسها وبالتعميم المنطقي نفسه، وإذا تساوى الدليلان، فإنه يبطل الاحتجاج بهما.

وأخيراً لا بد من أن نعيد إلى الذهن أننا لا نزعم التوصل إلى قرار قطعي ينهي الخلاف بين المدرستين، وليس ذلك هدفا لهذا البحث في الأصل، ولكنا كنا نهدف إلى عرض ما اتكأ عليه العلماء من البراهين لإثبات رأيهم ودحض الرأي الآخر.

1- ومع هذا فإننا حين نسعى لإثبات القول فيها قد نسترشد بما توصل إليه المرحوم تمام حسان؛ عندما حاول إعادة النظر بتقسيمات الكلم؛ إذ يقول: سنجد في تقسيمنا الجديد مكانا مستقلا ثالثا للخوالف، وهي عناصر معينة وزعها النحاة بين أقسام الكلم لاختلاف مبنى كل منها عن مباني الأخريات، واختلاف معنى كل منها عن معناهن، ولكنهم غفلوا عما يجمع بينها جميعا من عناصر يرجع بعضها إلى المبنى نفسه، ويرجع بعضها الآخر إلى المعنى؛ فهي جميعا تستعصي على الدخول في جدول إسنادي، أو تصريفي ما، وهي جميعا تستعمل في الأسلوب الإفصاحي الإنشائي التأثري الانفعالي الذي يسمونه، وتلك هي الإخالة والصوت والتعجب والمدح والذم (حسان، 1994).

المصادر والمراجع

ابن عقيل، ع. (1964). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، د. مكان نشر ودون ناشر، ج1، ص 16-22.

أبو نواس، ع. (2011). العلامات النحوية في ضوء علم اللغة المعاصر، عمان، دار جليس الزمان، ص155-160.

الأنباري، أ. (1957)، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة الأثري، دمشق، مطبعة الترقي، ص97-100.

الأنباري، أ. د.ت، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، دار إحياء التراث، ج1، ص97-148

الأندلسي، أ. (1328هـ). البحر المحيط، بيروت، دار الفكر، ج5، ص432-435.

الأنصاري، ج. د.ت. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الفكر، ج2، ص128-130.

الأنصاري،ح. د.ت. ديوان حسّان بن ثابت الأنصاري، تحقيق سيد حنفي حسنين، القاهرة، دار المعارف، ص128-130.

البغدادي، أ. (2012). الواضح في المنطق، شرح وتوضيح على متن الإيساغوجي، دون مكان نشر ودون ناشر، ص 290-292.

بيسون، وأوكونر. (1987)، مقدمة في المنطق الرمزي، ترجمة عبدالفتاح الديدي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص27-30.

حداد، ح. (1984). معجم شواهد النحو الشعرية، الرياض، دار العلوم للطباعة والنشر، ص428-455.

حسان، ت. (1994). اللغة العربية معناها ومبناها، الدار البيضاء، دار الثقافة، ص87-89

حسان، ت. (2000). الأصول، القاهرة، دار الكتب، ص182-190.

الحلواني، م. د.ت. المغني الجديد في علم الصرف، بيروت، دار الشرق العربي، 329-330.

الذبياني، ش. د.ت. ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق صلاح الدين الهادي، القاهرة، دار المعارف، ص 456-460.

الصبّان، م. د.ت. حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ج3، ص163-165.

الضبي، م. (1964). المفضليات، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، مصر، دار المعارف، ص141-145.

الطبيب، ع. (1971). شعر عبدة بن الطبيب، بغداد، دار التربية للطباعة والنشر، ص73-75.

العامري، ق. د.ت. ديوان مجنون ليلى، القاهرة، مكتبة مصر، ص130-132

عبابنة، ي. (2000). دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، عمان، دار الشروق، ص71-85.

العدوي، غ. (2005). ديوان ذي الرمّة، نشره عبد الرحمن المصطاوي، بيروت، دار المعرفة، ص172-175.

الكفوي، أ. (1974). الكليات، تحقيق عدنان الدرويش وزميله، دمشق، ج4، ص364-365.

محمد، ع وم. (1982). المنطق الصوري، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص290-291.

مركز نون للتأليف والترجمة، (2009). دروس في علم المنطق، دون مكان نشر، جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، ص64-65.

الملخ، ح. (2001). نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، عمان، دار الشروق، ص132

الملخ،ح. (2002). التفكير العلمي في النحو العربي، عمان، دار الشروق، ط1، ص18-45.

النحّاس، أ. (1986). شرح أبيات سيبويه، تحقيق زهير غازي زاهد، بيروت، عالم الكتب، ودار النهضة العربية، ص30-35.

هرمة، إ. (1969). شعر إبراهيم بن هرمة، تحقيق: محمد نفّاع، وحسين عطوان، د.ط، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ص92-237.

Empirical Evidence and Their Impact on Syntactical Classification

*Mustafa T. Haydreh, Yahya A. Ababneh**

ABSTRACT

Arabic syntax in large parts is based on introductions and logical results built on extrapolation which made it an arena for the realization of the mind in the dialectic of issues based on the submission of arguments, proof and evidence to prove the result and confirm it, or veto it and bring its antonym.

Their emergence clearly appeared among linguists whatever their inclinations. Bookmakers like Al-Anbari and Al-okberi have embodied these issues in their works.

From here this search comes to shed light on the views of scientists and their evidence to prove what to go, and set aside what their opponents see; to reach the desired end, the research chose applying judgment on the nominative issue as a model of what it wanted to disclose.

Keywords: Empirical Evidence, Inference, Grammar Dispute, Anbari, Kufa School, Basra School.

* Department of Arabic Language, Arts Faculty, Yarmouk University، Jordan. Received on 16/02/2016 and Accepted for Publication on 09/04/2016.